حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 269 الأربعاء 17 نوفمبر 2021

ساعات مهمة في سوق المال

حابي

وسط أداء ضعيف لمؤشرات البورصة المصرية رغم موجة الترحيب الكبيرة بالحوافز التي أعلنتها الحكومة الأسبوع الماضي.. وجهت هيئة الرقابة المالية الدعوة لأطراف السوق للاجتماع صباح اليوم على أجندة تحمل محاور محددة أبرزها مناقشة قرار تحريك الحدود السعرية على أسهم الشركات المقيدة، ومدى ملاءمتها مع النسب المقررة قانونًا لإغلاق مراكز عمليات الشراء بالهامش، ومعايير تغير سعر الإقفال اللحظي للأسهم خلال جلسة التداول، وفقًا لما جاء في البيان الصادر عن الهيئة في الخامسة من مساء أمس.

وبعد العاشرة مساء.. أصدرت البورصة المصرية بيانًا شمل مقترحاتها لقواعد الهامش البديلة لقواعد الهيئة، وقالت إنه من المقرر مناقشتها في اجتماع الهيئة اليوم، لمعالجة إشكالية التركز، وقالت إنها أرسلت المقترحات أكثر من مرة للهيئة، وآخرها مقترح متكامل في أكتوبر 2021 لاضطلاع الهيئة بدراسته كونها الجهة الإدارية المصدرة لقواعد الهامش.

وقالت البورصة إن الاجتماع سيناقش ضرورة وأهمية تعديل منهجية التعامل مع المخالفات في أسواق المال بدلًا من المنهج الحالي الذي لم يؤتِ ثماره في تطوير ونمو السوق؛ لتتم محاسبة المخالفين فقط بدلًا من وقوع الضرر على السوق بالكامل.

أما فيما يتعلق بالحدود السعرية التي كانت قد اقترحتها إدارة البورصة واعتمدتها الهيئة العامة للرقابة المالية، ذكر البيان أنه سيتم استمرار العمل بها.

الرقابة المالية تجتمع بأطراف السوق لمناقشة الحدود السعرية وتنمية البورصة

رنا ممدوح

دعا الدكتور محمد عمران، رئيس هيئة الرقابة المالية، لعقد اجتماع مع أعضاء اللجنة الاستشارية الخاصة بسوق رأس المال وأطراف السوق المختلفة مع دعوة البورصة المصرية وشركة مصر للمقاصة، صباح اليوم الأربعاء.

ويناقش الاجتماع قرار تحريك الحدود السعرية على أسهم الشركات المقيدة بالبورصة، والتي أصبحت 20% من آخر سعر إقفال للسوق الرئيسية وكذلك 10% لسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومدى ملاءمتها مع النسب المقررة قانونًا لإغلاق مراكز عمليات الشراء بالهامش وذلك بهدف المساهمة في تقليل الضغوط البيعية وخفض الأثار المترتبة عليها بالسوق.

كما سيتناول الاجتماع مناقشة معايير تغير سعر الإقفال اللحظي للأسهم خلال جلسة التداول.

وقال الدكتور عمران إن مجلس إدارة الهيئة سيناقش -بجلسته اليوم- خفض مقابل الخدمات عن عمليات التداول التي تتقاضاها الهيئة والبورصة وشركة مصر للمقاصة وصندوق حماية المستثمر؛ في استجابة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة بهدف تنشيط الاستثمار بالبورصة والسعي نحو منح حافز إضافي على التعامل بالبورصة.

الدكتور محمد عمران رئيس هيئة الرقابة المالية

بحث مدى ملاءمة الحدود السعرية مع النسب المقررة قانونًا لإغلاق مراكز عمليات الشراء بالهامش

مناقشة معايير تغير سعر الإقفال اللحظي للأسهم خلال جلسة التداول

وأهابت الهيئة، في بيان صحفي، بالمتعاملين بالبورصة ضرورة التأني في اتخاذ القرار الاستثماري ودراسة أداء الشركات ونتائج أعمالها المالية وأوضاعها الاقتصادية قبل اتخاذ القرار الاستثماري لا سيما في ظل الدعم الذي توليه الدولة لدعم سوق رأس المال والعمل على زيادة حجم البورصة المصرية سواء من خلال زيادة عدد الشركات المقيدة أو زيادة رأس مالها السوقي، من خلال تبني برنامج طموح للطروحات الحكومية ومن ثم تأثير ذلك على الطروحات الخاصة بالبورصة المصرية.

وأضافت أنها ستواصل التنسيق مع أطراف السوق المختلفة التي من شأنها تعزيز الثقة بالبورصة والتعاملات بها.

وبحسب بيان للهيئة، فإن الاجتماع يأتي في ضوء اضطلاع الهيئة العامة للرقابة المالية بدورها في الرقابة والإشراف على الأسواق المالية غير المصرفية والعمل على سلامة واستقرار تلك الأسواق، وحرصًا منها على حماية حقوق المتعاملين، واستمرارًا للإجراءات التي تتخذها الدولة لتنمية سوق المال وإزالة أي معوقات قد تواجه الاستثمار بالبورصة المصرية.

البورصة المصرية تعلن مقترحاتها لقواعد الهامش البديلة لقواعد الهيئة

الحدود السعرية اعتمدتها الهيئة وسيستمر العمل بها.. ودعوة لتغيير منهجية التعامل مع المخالفات

حابي

استعرضت البورصة المصرية، في بيان مساء أمس، مقترحاتها لقواعد الهامش البديلة لقواعد الهيئة العامة للرقابة المالية، والمقرر مناقشتها في الاجتماع المنتظر انعقاده غدًا؛ لبحث التحديات التي تواجه نمو وتطور سوق الأوراق المالية.

وذكر البيان أن التعديلات على القواعد المنظمة للتعاملات بالهامش، والتي أرسلتها إدارة البورصة إلى الهيئة العامة للرقابة المالية لتكون بديلًا للتطبيق المقترح من قبل الهيئة؛ لمعالجة إشكالية تركز تعاملات الهامش، التي كانت قد رصدتها البورصة مبكرًا، وتم إرسال مقترحات في سبتمبر 2020، وتم تجديد هذه المقترحات في أبريل 2021.

وأضاف: "بعد ذلك جرى إرسال مقترح متكامل في أكتوبر 2021 لاضطلاع الهيئة بدراسته كونها الجهة الإدارية المصدرة لقواعد الهامش، ليكون بديلًا للنظام المعلن من قبل الهيئة، والذي قد يواجه صعوبات كثيرة في التطبيق العملي".

وتتلخص مقترحات البورصة فيما يلي:

1- تقليص النسب المخصصة للعميل ومجموعته المرتبطة لنصف النسبة المعمول بها لتكون 10% للعميل ومجموعته المرتبطة بدلًا من 20% حاليًا.

الدكتور محمد فريد رئيس البورصة المصرية

2- توسيع نطاق تعريف المجموعات المرتبطة ضمن الضوابط المعمول بها في الهامش استرشادًا بفلسفة التعريفات الواردة في الباب الحادي عشر والثاني عشر باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

3- إلزام شركة السمسرة بالمحافظة على هيكل محفظة الأوراق المالية المعتد بها كضمانات بحيث تشمل 3 أوراق مالية على الأقل، وألا تزيد نسبة أي منهم في أي لحظة طوال فترة الاعتداد بها كضمانات عن الثلث، وخفض تلك النسبة في حالة كون العميل أحد الداخلين أو مساهمًا رئيسيًا في الشركة المصدرة لأي من الأوراق المالية المعتد بها كضمانات.

4- خفض نسبة ضمانات الورقة المالية في حال ارتفاع قيمة التمويل بالهامش كنسبة إلى رأس المال السوقي حر التداول للشركات المقيد لها أسهم بالبورصة.

ووفقًا للبيان، سيناقش الاجتماع ضرورة وأهمية تعديل منهجية التعامل مع المخالفات في أسواق المال بدلًا من المنهج الحالي الذي "لم يؤت ثماره في تطوير ونمو السوق؛ لتتم محاسبةَ المخالفين فقط بدلًا من وقوع الضرر على السوق بالكامل، بل وتزيد من مخاوف العديد من المستثمرين في سوق الأسهم المصرية نتيجة ما يتم من إلغاء العمليات الذي يؤثر سلبًا على التسويات وبالأخص تضر بالأطراف حسني النية في المعاملات".

أما فيما يتعلق بالحدود السعرية التي كانت قد اقترحتها إدارة البورصة واعتمدتها الهيئة العامة للرقابة المالية، ذكر البيان أنه سيتم استمرار العمل بها؛ "فهي ذات الحدود السعرية التي كانت مطبقة ولكنها مقسمة ما بين الجلسة الاستكشافية وجلسة التداول المستمر".

وأضاف البيان أن الحدود السعرية كانت آخر الإجراءات الاحترازية التي تم تطبيقها بسبب أحداث يناير 2011، والتي كانت 40% قبل يناير 2011 وكانت معدلات التداول تفوق المعدلات الحالية وكان هناك تمويل هامشي أيضًا عند الحدود السعرية التي كانت تصل إلى 40% لكن دون تدخلات قد تؤدي إلى مخاطر منتظمة أهمها الإلغاءات والإيقافات المتكررة من قبل الهيئة.

في استطلاع سريع لحابي

خبراء ورؤساء شركات يطرحون رؤيتهم لاجتماع اليوم

حابي

في إطار الدعوة التي وجهتها هيئة الرقابة المالية لمناقشة تنمية البورصة والحدود السعرية في اجتماع مع أطراف السوق.. استطلعت حابي آراء مجموعة من خبراء سوق المال ورؤساء الشركات حول الموضوعات التي من المهم طرحها للمناقشة خلال الاجتماع والتي ينتظر أن يتطرق إليها الحضور، وكذلك مقترحات التعامل مع الوضع الحالي للسوق والخسائر المتتالية التي تمر بها.

قال شريف سامي، الرئيس السابق للهيئة العامة للرقابة المالية إن هدف الأطراف كافة هو تحقيق مصلحة السوق؛ لذا فالوصفة الناجحة دائمًا تتطلب: التشاور المسبق والبساطة في التطبيق والبعد عن المفاجأة بالتعديلات واستقرار القواعد وتجنب التعديل المستمر.

واشار إلى أن حزمة الإجراءات التي أعلن عنها بعد اجتماع مجلس الوزراء الأسبوع الماضي، سيعزز أثرها الإفصاح عن جدول زمني تقريبي لتطبيق كل عنصر منها، بما يطمئن الجميع ويساعد على إدارة التوقعات.

وقال محمد ماهر، الرئيس التنفيذي لشركة برايم القابضة للاستثمارات المالية، ورئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية ECMA، إن اجتماع اليوم يتطرق للنقاط التي أثارتها الرقابة المالية في بيانها المعلن أمس.

وتوقع ماهر أن تطرح أفكار عديد من الحاضرين خارج الأجندة المعلنة، خاصة أن الاجتماع يضم كل الأطراف المعنية بسوق المال.

شريف سامي: الوصفة الناجحة تتطلب التشاور المسبق والبساطة في التطبيق والبعد عن المفاجأة بالتعديلات واستقرار القواعد

محمد ماهر: الاجتماع سيناقش الأجندة المعلنة وسيطرح أفكار الحاضرين

وقال: "الاجتماع حوار مفتوح لطرح أفكار لمواجهة الأزمة القائمة"، مفضلًا عدم الكشف عن النقاط التي سيطرحها للمناقشة.

من جانبه رأى باسم عزب، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة أكت فاينانشال، أنه لخلق كيانات قوية بالسوق على الهيئة إصدار قواعد لتسهيل اندماج الشركات المقيدة مع بعضها بسهولة وبذلك نتجنب التلاعبات التي تتم على الأسهم ذات القيم السوقية المنخفضة.

ولفت عزب ردًا على سؤال حابي عن أبرز نقاط تسعى السوق إلى طرحها في اجتماع اليوم مع الرقابة المالية، إلى أن السوق تحتاج من الرقابة المالية حزمة محفزات لقيد الشركات بالبورصة وتسهيل إجراءاتها فورًا حتى يتسنى قيد عدد كبير من الشركات المساهمة.

باسم عزب : نحتاج إلى محفزات أكثر لتشجيع الشركات على القيد وتيسيرات في عمليات الدمج

سليمان نظمي: دعوة أطراف سوق المال خلال الأزمة القائمة قد يهدئ وتيرة التراجعات

وقال إن أي شركة مساهمة لا بد أن تدرج تلقائيًا بالبورصة حتى يتم تفعيل التداول عليها.

وفي سياق متصل أكد سليمان نظمي، العضو المنتدب لشركة الأهرام للسمسرة في الأوراق المالية، أن انعقاد اجتماع لأطراف سوق المال المعنية في الوقت الذي تسجل فيه البورصة خسائر على مدار يومين متتاليين ينتج عنه قرارات تساهم في تهدئة وتيرة التراجعات الحالية، خاصة مع الاستجابة الضعيفة للمحفزات الحكومية.

وقال نظمي، إن الهيئة في دعوتها لأعضاء اللجنة الاستشارية ذكرت البنود الذي سيناقشها الاجتماع متوقعًا عند فتح باب المناقشة أن يتطرق بعض الأعضاء إلى الأزمة القائمة حاليًا.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- رئيس الوزراء: خطة لتحويل المركبات في شرم الشيخ والغردقة للعمل بالغاز أو الكهرباء
- عمرو طلعت: 60 مليار جنيه لرفع كفاءة شبكة الإنترنت.. و4 مليارات جنيه لتطوير البريد
- البورصة تتراجع إلى 11413 نقطة والسبعيني يفقد 4.63%
- بالم هيلز تبرم عقد معاوضة مع المصرية للاتصالات لشراء شبكات وتقديم خدمات للعملاء بمشروع PKI
- إم.إم جروب تشتري أرض بالعاصمة الإدارية لإقامة معرض للسيارات مقابل 132 مليون جنيه